



بلاغ:

تجسيدا للخط النضالي للتنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين بالمغرب، وبعد النقاش الديمقراطي الجاد والمسؤول الذي طبع أشغال المجلس الوطني الاستثنائي المنعقد يوم: الأحد 15 يناير 2017، حول الخروقات المتوالية التي طالت محضري اتفاق 13 و 21 أبريل 2016 من طرف الجهات المعنية، تم تسطير البرنامج النضالي التالي:

النشاط النضالي	اليوم	الأسبوع
حلقيات أمام المؤسسات التعليمية والتواصل مع جمعيات آباء وأمهات التلاميذ، والإطارات النقابية والسياسية والجمعية والحقوقية.	الثلاثاء 2017/01/17	الأول
ندوة صحفية وطنية بالرباط.	الأربعاء 2017/01/18	
وقفات أو مسيرات أمام المديرات الإقليمية.	الخميس 2017/01/19	
جموعات عامة بالمديرات الإقليمية لتنزيل الخلاصات.	الخميس 2017/01/25	
مسيرات جهوية ابتداء من الساعة: 11H00 صباحا.	السبت 2017/01/28	
مجلس وطني بالرباط.		

المقاطعة الشاملة ابتداء من يوم الاثنين 16 يناير 2017.

ما لا يأتي بالنضال، يأتي بمزيد من النضال.

عن المجلس الوطني





بيان

تعتبر سياسات تخريب المدرسة العمومية من طرف الدولة المغربية، عبر مخططات الإجهاز النام على ما تبقى من مجانية التعليم كحق مقدس لأبناء الشعب المغربي، إضافة إلى فرض العمل بالعقدة، الذي يكشف عن حقيقة شعار (الجودة) المتغنى بها والتي كانت مبررا لإصدار المرسومين المشؤومين.

هذا ويعيش الأساتذة المتدربون منذ التحاقهم بالأقسام، معاناة مضاعفة على العديد من المستويات، بالنظر إلى الضبابية التي تكتنف وضعيتنا القانونية من داخل المؤسسات، وهو ما يوضح بجلاء استمرار الوزارة في ارتجاليتها وتلاعبها بمسير كل من قطبي العملية التربوية : (أساتذة، تلاميذ) وهو ما قابلناه بنكران للذات، وتغييب لمصالحنا الشخصية، سواء المالية أو الإدارية منذ انطلاق الموسم الدراسي إلى حدود الساعة، وفاء منا بشعار الدفاع عن المدرسة العمومية، فيما لا يزال أساتذة العرفان المرسومون بشكل قسري، يكتفون بنار التأخر في تحديد تاريخ اجتيازهم لاستدراكية، تخولهم الحصول على شهادة التأهيل التربوي.

إن سياسة التناطل والتأخير الغير المبررين في الإفراج عن نتائج المباراة المشؤومة، أفرزت وضعاً كارثياً ولا قانونياً تبين بالملحوس في الإشكالات التي واجهت الأساتذة المتدربين أثناء مزاولتهم لمهامهم، كان آخرها ما تعرضت له أساتذة التربية البدنية بمديرية عين الشق، والتي أصيبت بكسر على مستوى اليد؛ إذ بعد استفسارها المصالح المعنية قصد تسجيل حادثة شغل تفاجئ بأن وضعيتها الإدارية بالمؤسسة غير قانونية.

وفي ظل الوضعية الراهنة، وعلى إثر تنصل الدولة المغربية بالتزاماتها الواردة لمحتضري الاتفاق : 13 و 21 أبريل 2016 ، ومخرجات لقاء المتابعة، بحضور كافة أطرافها في 30 نونبر 2016 ، نعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

. تجديد مطالبنا بالحل الفوري لكافة المشاكل العالقة (أساتذة مركز العرفان، مشكل التعويضات، التأخر في الإعلان عن النتائج النهائية للمباراة المشؤومة...)

. تشبنا بتوظيف الفوج كاملا.

. دعوتنا كافة الأطراف الراضية للحوار (النقابات التعليمية، المبادرة المدنية) إلى تحمل مسؤوليتها والضغط من موقعها لحلحلة الملف، انسجاما ومقتنيات محضري 13 . 21 أبريل 2016.

. إدانتنا الشديدة للتماطل الممنهج من طرف الجهات المعنية في تسوية ملف الأساتذة المتدربين بشكل جذري.

. استعدادنا التام لخوض أشكال نضالية تصعيدية في حالة إخلال الجهات المسؤولة بعدم الوفاء بالتزاماتها.

. دعوتنا كافة الأساتذة المتدربين إلى الاستعداد التام للمرحلة المقبلة في حالة ترسيب أي أستاذ (ة) على المستوى الوطني.

. تحميلنا المسؤولية الكاملة للوزارة الوصية على القطاع فيما يغال التلميذات والتلاميذ من إهدار لحقهم في الزمن المدرسي.

. دعوتنا جمعيات آباء وأمهات التلاميذ إلى الضغط من موقعهم على الوزارة دفاعا عن حق أبنائهم في التعليم والتعلم.

. تضامنا المبذول واللامشروط مع جميع الحركات الاحتجاجية السلمية، وتدبنا بالقمع الممنهج ضدها (الحراك الشعبي بالريف، نضالات خريجي برنامج 10000 إطار تربوي، التنسيق الوطنية لإسقاط خطة التقاعد، نضالات الحركة الطلابية...)

ما لا يأتي بالنضال سيأتي بمنهد من النضال.

عن المجلس الوطني : 2017/01/15

